International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 9 Issue 11 November - 2025, Pages: 210-239

-Dimensions of the National Integrated Strategy for Combating Corruption in Sudan

Dr. Howyda Eltahair Hassan Taha1, Dr. Omar Abdullah Jumma Abdullah2

1North Kordofan College – Sudan – El obied

2Elobied College of Science and Technology- Elobied- Sudan.

Abstract: This study analyzed the dimensions of Sudan's National Integrated Strategy for Combating Corruption during 2014–2020, focusing on the roles of the Public Prosecutor's Office, parliament, civil society organizations, and the media. Using a descriptive-analytical approach with observation and interviews, the study found that establishing good governance based on transparency, integrity, and accountability, activating the Public Audit Office under free media, and strengthening civil society and the private sector are fundamental to an effective anti-corruption strategy. The study recommends enhancing the rule of law, empowering the Public Audit Office, and supporting civil society organizations in combating corruption.

Keywords: strategy, corruption, political will.

أبعاد الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لمكافحة الفساد فى السودان

د. عمر عبدالله جمعة :كلية الابيض للعلوم والتقانة، الابيض، السودان.
د. هويدا الطاهر حسن طه - كلية شمال كردفان - الابيض - السودان

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحليل أبعاد الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لمكافحة الفساد في السودان خلال الفترة 2014–2020، من خلال دراسة دور ديوان النائب العام، والبرلمان، ومنظمات المجتمع المدني، والإعلام. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع الملاحظة والمقابلة. توصلت الدراسة إلى أن بناء منظومة حوكمة رشيدة قائمة على الشفافية والنزاهة والمساءلة، وتفعيل دور ديوان المراجعة العام في ظل إعلام حر، وتقوية المجتمع المدني والقطاع الخاص، يمثل الأساس لاستراتيجية فعّالة لمكافحة الفساد. أوصت الدراسة بتعزيز سيادة حكم القانون، وتمكين ديوان المراجع العام، ودعم منظمات المجتمع المدني لمكافحة الفساد.

الكلمات المفتاحية :الاستراتيجية، الفساد، الإرادة السياسية

الاطار المنهجى

المقدمة :

لقد سعى البحث لتناول الابعاد الجوهرية لبناء استراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة الفساد فى السودان، والتى شملت التدابير المالية والقانونية والاعلامية " الوقائية والعلاجية "، وتضمن الاستعراض

تناول المشكلة والاهداف والاهمية وفقا لمناهج بحثية محددة هى: المنهج الوصفى التحليلى بجانب دراسة الحالة. وقد تم اولا التعرف على الاطر المفاهيمية والنظرية للفساد، وتحديد الحالة الراهنة لاليات وتدابير مكافحة الفساد فى السودان، وتبيين نقاط عجزها، واثر الفساد على الاداء التنموى والامنى، ومن ثم تم اقتراح الاستراتيجية الوطنية بابعادها المتكاملة لمكافحة الفساد فى السودان .

مشكلة البحث :

تمثلت مشكلة البحث فى تساؤل رئيسى بجانب اسئلة فرعية ، والسؤال الرئيسى هو : ماهى ابعاد بناء استراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة الفساد فى السودان ؟ ، والاسئلة الفرعية هى :

1- ماهى اسباب تدنى دور استراتيجيات إقرارت الذمة المالية ودور ديوان المراجعة القومى فى مكافحة الفساد فى البلاد ؟
2- ماهو دورالاعلام و منظمات المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد فى السودان؟
3- ماهو الدور الرقابى للبرلمانات الفدرالية والولائية فى مكافحة الفساد فى السودان؟
4- ماهو تاثير الفساد على الايرادات والانفاق الحكومى وعلى مؤشرات الاداء التنموى فى القطاع الاجتماعى فى السودان ؟

اهمية البحث :

تتجلى اهمية البحث من خلال سعيه لتوصيف الابعاد الحاسمة والجوهرية لبناء استراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة الفساد فى السودان، بناءا على تقييم دورالاستراتيجيات التى سادت فى الماضى، والتى تشير قرائن الاحوال المعاشة على الارض بتدنى وضعف مردود تلك الاستراتيجيات والتى شملت : اقرارات الذمة المالية ودور ديوان المراجعة القومى، ودور وسائل الاعلام المختلفة، ودور منظمات المجتمع المدنى ، والدور الرقابى للبرلمانات الفدرالية والولائية. وتنبع اهمية البحث من سعيه لاقتراح استراتيجية وطنية لكبح جماح الفساد بكافة انماطه فى البلاد، فى ظل بيئة سياسية واقتصادية وامنية واقليمية ودولية تعزز وتساند فلسفة الحوكمة الرشيدة وسيادة حكم القانون وتكفل الحريات العامة وحقوق الانسان بكافة اجيالها .

اهداف البحث :

1-وصف وتحليل الابعاد الجوهرية لبناء استراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة الفساد فى السودان.

2-التعرف على اسباب تراجع دور اقرارات الذمة المالية ودور ديوان المراجعة القومى فى التصدى الفاعل للجم الفساد وكبح جماحه فى السودان .

3-وصف وتحليل الاسباب الجذرية والظرفية لانتشار الفساد (المالى والادارى والسياسى) فى السودان.

4-التعرف على دواعى تدنى حصيلة دور الاعلام ومنظمات المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد بفعالية واقتدار فى السودان .

5-تحليل وتفسير الآثار المترتبة لانتشار الفساد بكل اشكاله على مؤشرات الاداء التنموى فى مختلف القطاعات الاجتماعية فى السودان .

فروض البحث :

1- ان بناء منظومة حكم رشيد تكفل الشفافية والاستقامة والنزاهة والمسائلة يعتبر احد الابعاد المهمة لاستراتيجية مكافحة الفساد فى السودان.

2-ان تفعيل دور ديوان المراجع القومى فى ظل مؤسسات اعلامية حرة يعتبر احد ابعاد استراتيجية مكافحة الفساد فى السودان.

3- ان تقوية دور منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص فى ظل برلمانات حرة يعتبر أحد ابعاد استراتيجية مكافحة الفساد فى السودان .

4-ان تفعيل اقرارات الذمة المالية لشاغلى المناصب القيادية فى سلك الخدمة والعسكرية وتطبيقها بدون استثناءات على الجميع يعتبر أحد أبعاد استراتيجية مكافحة الفساد فى البلاد .

مناهج البحث :

يستند البحث على عدة مناهج يرد استخدامها بصورة متكاملة ومتداخلة وهى : المنهج الوصفى التحليلى، والمنهج التاريخى، ومنهج دراسة الحالة.

مجتمع البحث: العاملين فى ديوان المراجعة القومى وديوان النائب العام واجهزة الاعلام وبرلمانيين سابقين وقادة منظمات مجتمع مدنى .

حدود البحث :

1-الحدود المكانية : جمهورية السودان .

2-الحدود الزمانية : 2010- 2015.

3-الحدود الموضوعية: أبعاد بناء استراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة الفساد فى السودان .

أدوات البحث :

تم استخدام ادوات المقابلة والملاحظة مع مفردات مجتمع البحث.

الفصل الثانى : الاطار النظرى

تمهيد:

يعتمد نجاح المسعى لمكافحة الفساد فى الاساس على اشراك عدد من الفاعلين والجهات مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى ، ذلك لان اكثر برامج مكافحة الفساد نجاحا هى تلك التى تشرك اولئك الفاعلين فى تحقيق الاصلاح المؤسسى الذى يشجع المنافسة والادارة الرشيدة . ويمكن لمجتمع الاعمال ومنظمات المجتمع المدنى ان تقوم بدور ايجابى سواء على المستوى العام او الخاص . فعلى المستوى العام يمكنه القيام بذلك عن طريق تاييد الاصلاحات التشريعية والتنظيمية ، واشاعة الشفافية فى عمل الحكومة. اما على صعيد القطاع الخاص فمن خلال تعزيز حوكمة الشركات ، وتوفير المزيد من المعلومات ، والالتزام بالمعايير الطوعية . وادناه سوف يتم استعراض الاطر النظرية والمفاهيمية لموضوع الورقة ، ويشمل الاستعراض : ابعاد مفهوم الفساد من وجهات نظر العديد من الخبراء والعلماء والممارسين . واسبابه وانماطه واثاره والتدابير المتبعة لمكافحته بشكل عام والسلوكيات المرتبطة بالفساد مثل (الرشوة ، المحسوبية ، المحاباة ، الواسطة ، نهب المال العام والابتزاز).

المبحث الاول : مفهوم الفساد :

الفساد موجود فى كل المجتمعات ، الا انه يهدد بشكل اكبر الثروات الاقتصادية والسياسية للبلدان النامية . فالرشوة وتضارب المصالح والصفقات غير المشروعة تشكل عبئا على الاقتصاد ، وتشوه فى نفس الوقت السياسات التنموية ، وتهدم الثقة فى المؤسسات العامة . ويعرف الفساد بشكل عام على انه استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية([1]) ، الا ان هناك ثلاثة شروط يجب ان تتوافر فى عمل ما لكى يعتبر عملا ينطوى على فساد .

1- بوريس ميلونكوف ، " مكافحة الفساد : التوجه الى القطاع الخاص " ، دراسة مترجمة من قبل : مركز المشروعات الدولية الخاصة ، واشنطن العاصمة ، مارس 2008 .

بوريس ميلونكوف ، " مكافحة الفساد : التوجه الى القطاع الخاص " ، دراسة مترجمة من قبل : مركز المشروعات الدولية الخاصة ، واشنطن العاصمة ، مارس 2008 .

1- ان يتم انتهاك مبدأ التعامل مع الافراد على اساس انهم جميعا متساوون وليس هناك تفضيل لشخص على اخر لقرابته او علاقته الشخصية . وأن يتعامل طرفا أي معاملة مالية بشكل يعكس عدم الالتزام بالحيدة .

2- ان يكون تضارب المصالح واضح ومقصود .

3- وأن يكون هناك مصلحة للطرفين فى ارتكاب هذه المخالفة . على انه لا يلزم بالضرورة ان تكون هذه المصلحة مادية ذات طبيعة نقدية ، بل قد تكون فى شكل تقديم خدمات او مجاملات او هدايا غير نقدية او مالية .([1])

ولا يقع الفساد فقط فى المعاملات بين اصحاب المصلحة فى القطاع الخاص وبين مسئولين فى القطاع العام . بل يمكن ان يتم فى معاملات بين طرفين من القطاع الخاص . ولعل افضل مثال على انتهاك القطاع الخاص لقواعد مكافحة الفساد ما يسمى "بالعمولات التى يدفعها الموردون للمسئولين عن المشتريات فى الشركات . وفى ذات سياق استعراض المفهوم ، تشير بعض المصادر الى ان الفساد لغة يعنى التلف والعطب والضرر وخروج الشئ عن الاستقامة والاعتدال ونقيضه الصلاح والاستقامة .([2])

ومن منظور سلوكى هو الميل الفطرى عند الفرد لممارسة السلوكيات الخاطئة ، وذلك لكون الطبيعة الانسانية بطبيعتها غير منضبطة وفى ظل غياب الضوابط والمساءلة القانونية وعدم اخذ تدابير وكوابح وقائية وعلاجية من شانها ان تميل الى الفوضى وعدم الانضباط . ([3]) اما من منظور تاريخى واجتماعى فهو فى المجتمعات النامية يعتبر نتيجة طبيعية لعوامل الجهل والفقر والتخلف ، اما فى المجتمعات المتقدمة فهو نتيجة طبيعية لغياب الوازع الدينى والاخلاقى ([4]) . ومن منظور اقتصادى هو المشكلة التى تؤدى التحقيق فوائد ومنافع غير مشروعة لبعضهم ويتحمل تكلفتها الباهظة المجتمع باكمله([5]) .

ادناه تعريفات لبعض المختصين والجهات المختصة ، لقد اختلف الخبراء والمختصين والجهات المختصة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى اعطاء تعريف لظاهرة الفساد ولذلك حاول الكثير منهم الاجتهاد فى تعريف الفساد :

[1] - بوريس ميلونكوف ، " مكافحة الفساد : التوجه الى القطاع الخاص " ، مصدر سبق ذكره .
[2] - ناصر عبدالستار السودانى ، " مفهوم الفساد الادارى ومظاهره " ، صحيفة الصباح العراقية ، 2008 ، ص 1-10 ، http://www.alsabaah.com .
[3] - عماد الشيخ داود ، " الفساد الادارى " ، صحيفة المؤتمر الاردنية 2008 ، ص 1- 2 .
[4] - عبد الرحمن تيشورى ، " الفساد والسلطة " ، 2005 ، http:// www.ahewar.org.
[5] - عبدالفضيل محمود ، " مفهوم الفساد ومعاييره " ، مجلة المستقبل العربى ، مجلد 27 ، العدد 309 ، 2004 ، ص 34- 35 .

تعريف منظمة الشفافية الدولية : عرفت الفساد بانه " هو اساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة ".

تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية : عرفت الفساد بانه " هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق مصالح خاصة ".

تعريف البنك الدولى :عرف الفساد بانه " دفع رشوة او العمولة المباشرة الى الموظفين والمسئولين فى الحكومة وفى القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات "([1])

اما **اتفاقية الامم المتحدة** لمكافحة الفساد فانها لم تتطرق الى تعريف الفساد بصورة مباشرة ولكنها تطرقت فى الفصل الثالث منها الى التجريم وانفاذ القانون حيث حددت او اشارت الى حالات الفساد فى المواد من 15 الى 25 فى الاتفاقية الانفة الذكر ويمكن حصرها بالاتى :

-رشوة الموظفين العموميين الوطنيين .

- رشوة الموظفين العموميين الاجانب وموظفى المؤسسات الدولية العمومية .
- اختلاس الممتلكات او تبديدها او تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومى .
- المتاجرة بالنفوذ .
- إساءة إستغلال الوظائف .
- الإثراء غير المشروع .
- الرشوة فى القطاع الخاص .
- اختلاس الممتلكات فى القطاع الخاص .
- غسل العائدات الاجرامية وإخفائها .
- إعاقة سير العدالة .

وهناك مجموعة من السلوكيات التى تعبر عن ظاهرة الفساد وهى تعتبر متشابهة ومتداخلة فى كثير من الاحيان وهى([2]) :

الرشوة : أي الحصول على أموال او أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل مخالف لاصول المهنة ، وهى منتشرة فى كثير من الدول الغربية ولنامية .

[1] - بركات سارة وزايدى حسيبة ، " ورقة قدمت فى الملتقى الوطنى حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالى والادارى " ، جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، الجزائر ، 5 و6 مايو 2012 ، ص 3 .

[2] - احمد ابو دية ، " الفساد : اسبابه وطرق مكافحته " ، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة أمان ، 2004، ص 3 .

المحسوبية : أي تنفيذ اعمال لصالح فرد او جهة ينتمى لها الشخص مثل حزب او عائلة او منطقة دون ان يكونوا مستحقين لها وهى منتشرة فى البلدان العربية بشكل عام.

المحاباة : أي تفضيل جهة على اخرى فى الخدمة بغير حق الحصول على مصالح معينة .

الواسطة : أي التدخل لصالح فرد ما او جماعة دون الالتزام باصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص فى منصب معين لاسباب تتعلق بالقرابة او الانتماء الحزبى رغم كونه غير كفء وهى منتشرة كثيرا فى العالم العربى والافريقى .

نهب المال العام : أي الحصول على اموال الدولة و التصرف بها من غير وجه حق بشكل سرى تحت مسميات مختلفة .

الابتزاز : أي الحصول على اموال من طرف معين فى المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد . وسيتم القاء الضوء على جريمة الرشوة باعتبارها اكثر صور الفساد انتشارا كسلوك يحاول به الموظف الحصول على دخل اضافى بطريقة غير مشروعة ، مستغلا فى ذلك نفوذه المستمد من وظيفته المكلف بها

تعريف الرشوة : هى فعل يرتكبه موظف عام او شخص ذو صفة عامة عندما يتاجر بوظيفته او بستغل السلطات المخولة له ، وهى اتفاق بين شخصين هما :

– موظف او مستخدم يطلب او يقبل مقابلا او وعدا به مقابل قيامه بعمل او امتناعه عن عمل من اعمال وظيفته ويسمى مرتشيا .

– صاحب مصلحة اذا قبل اداء ما يطلب منه .([1])

كما تعرف ايضا على انها عرض او قبول هدية او قرض او بدل او مكافاة ، او أي ميزات اخرى من أي شخص ، كحافز للقيام بعمل غير شريف او غير قانونى او خيانة الامانة للمنشاة التى يعمل بها . ([2])

العبرة فى جريمة الرشوة :

بسلوك الموظف لا بسلوك الطرف الآخر ، وتقع الرشوة متى قبل الموظف ما عرض عليه قبولا صحيحا منتويا العبث باعمال وظيفته ولو كان الطرف الاخر غير جاد فى عرضه ، ولا تقع الرشوة اذا لم

[1] - جريمة الرشوة وجريمة استغلال النفوذ وجريمة الكسب غير المشروع ، 2012/3/13 . متاح على الموقع : www.nazaha.iq/search

[2]- آنا ناغرود كيوفيتشى ، " مبادىء مكافحة الرشوة للقطاع لخاص : نحو ثقافة النزاهة فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا " ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2008 ، ص 3 .

يكن الموظف جاد فى قبوله كما لو تظاهر بالقبول ليسهل القبض على من يحاول ارتشاؤه متلبسا بجريمة عرض الرشوة . ([1])

اركان جريمة الرشوة :

تقوم جريمة الرشوة على ثلاثة اركان : الاول يتعلق بالصفة الخاصة للمرتشى اذ يتعين ان يكون موظفا عاما او ممن يعدون فى حكمه . والركن المادى : وهو الطلب او القبول او الاخذ . والركن المعنوى او القصد الجنائى.

اسباب الفساد والرشوة :

يمكن اجمال اهم اسباب تفشى ظاهرة الفساد والرشوة فيما يلى :

- انتشار الفقر والجهل وضعف القيم الثقافية والدينية لدى افراد المجتمع .
- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات وضعف الحاكمية الادارية .
- تدنى مهنية الاجهزة الرقابية العامة والخاصة فى الدولة والمجتمع .
- التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفاجئة وغير المدروسة .
- ضعف الارادة السياسية والتردد باتخاذ الاجراءات الوقائية والعلاجية الناجعة
- تدنى رواتب العاملين فى القطاع العام والخاص وعدم القدرة على تلبية متطلبات العيش والحياة الكريمة
- تقييد حرية الاعلام وعدم السماح بالوصول الى البيانات والمعلومات المهمة استخدام الشركات الاجنبية لوسائل الاغراء والاغواء المبتكرة لضمان الحصول على تنفيذ الصفقات والمشاريع الجديدة من غير وجه حق . ([2])
- الازمات الاقتصادية التى تتعرض لها المجتمعات بسبب الحروب والكوارث تؤدى الى قلة عرض السلع والمواد وتزايد الطلب عليها وما يستتبعه ذلك من ظهور السوق السوداء ، بالاضافة الى التحايل والرشوة لتجاوز القوانين والاجراءات التعسفية التى فرضها فى ظل الظروف الاستثنائية .
- قيام بعض المحامين بتولى الدفاع قضايا الفساد والرشوة بمبالغ كبيرة جدا متعهدين فيها ببراءة المتهمين ويتم ذلك بالتواطؤ مع بعض القضاة الذين يمارسون سلطاتهم من خلال الاحكام التى يصدرونها .

[1] - نهى سيد عويس ، " جريمة الرشوة – دراسة مقارنة " ، 2012 ، ص 12 ، متاحة على الموقع : http://dc344.4shared.com
[2] - فيصل محمود الشواورة ، " قواعد الحوكمة وتقييم دورها فى مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه فى الشركات المساهمة العامة الاردنية " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – مجلد 25 ، العدد الثانى ، 2009 ، ص 13 .

– غياب آلية الشفافية والمساءلة . ([1])

– عدم كفاية وتوافق القوانين واللوائح وعدم تطبيقها بشـــكل عادل . حتى مع وجود قوانين لمكافحة الفســـاد فان التراخى فى تنفيذها يشجع على سوء استخدامها . فضعف النظام القضائى ، وضعف العقوبات ، وارتفاع تكلفة الالتزام بالقوانين واللوائح يؤدى الى عدم فاعليتها . ([2])

تكلفة الفساد :

تتحمل المشروعات والاعمال والمجتمع باسره تكلفة الفساد ، وتكلفة الفساد تتجلى فى صور شتى . نعرض منها على سبيل المثال :

*** سوء تخصيص الموارد :**

الموارد التى يمكن توجيهها لاستخدامات منتجة يتم توجيهها للفساد ، وتفقد الشركات المال والوقت الثمين فى اقامة علاقات مع السمئولين والانفاق على الرشوة . كما ان المسئولين يتخذون قرارات منحازة لا تخدم الصالح العام وتفرض على دافعى الضرائب تحمل تكلفة هذه القرارات

*** انخفاض الاستثمارات :**

يتخوف المســـتثمرون الاجانب والمحليون من التكاليف التى لا يمكن التنبؤ بها . كما ان المســـتثمرين المحتملين يدركون من مشـاهدتهم لهذا الانتشـار الواسـع للفسـاد ان القانون ينتهك ولا يحترم ، وبالتالى فان الحفاظ على حقوق الملكية يصبح امرا غير مضمون ، الامر الذى يجعل
الاستثمار فى مثل هذا البلد محاطا بالمخاطر ، مما يؤدى الى انخفاض الاستثمار ومن ثم انخفاض معدلات النمو .

*** ضعف المنافسة وقلة الكفاءة والابتكار :**

التربح عن طريق الرشوة يعنى حصول الافراد والشركات على ميزات مالية واقتصادية لا تستحقها . وهى بذلك لا تتنافس على اسـاس قواعد السـوق . أي العرض والطلب . وهى ايضـا تحول دون دخول الشـركات

[1] - عادل عبد العزيز السن ، " متطلبات مواجهة المخالفات المالية والادارية " ، ورشة عمل مكافحة اعمال الرشوة ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 3-7 / ديسمبر 2006 ، ص 24-26 .
[2] - بوريس ميلونكوف ، " مكافحة الفساد : التوجه الى القطاع الخاص " ، مصدر سابق ، ص 5 .

الجديدة اليه . وهذا بدوره يؤدى فى نهاية الامر الى تحمل المستهلكين لاسعار اعلى للسلع والخدمات ، وقبولهم بنوعية أقل جودة ، علاوة على قلة تنوع المنتجات المعروضة . ([1])

*** ادارة فاسدة وسياسات لا تستجيب لرغبات المواطنين .**

يستخدم المشرعون سلطاتهم فى وضع نظم فاسدة تحقق صالح المتربحين بالرشوة ولا تستهدف صالح عموم المواطنين . كما انها لا تراقب ولا تقوم بمساءلة الموظفين الحكوميين عن أدائهم ، بل ان الموظفين يجدون فيها ما يشجعهم ويبرر لهم تاخير أداء الخدمة للجمهور حتى يحصلوا على رشوة .

نقص فرص العمل وتزايد الفقر :الفساد يدفع بالاعمال للهروب الى القطاع غير الرسمى ، ويضع العقبات امام دخول الشركات الجديدة الى السوق ، ويرفع تكلفة القيام بالاعمال ، مما يؤدى الى تقليل فرص العمل فى القطاع الخاص ، ويقلل فرص الشركات فى النمو . وتعانى الاعمال الصغيرة من ذلك بشكل خاص . ويقلل الفساد من احتمالات حصول الفقراء على دخل بسبب نقص فرص العمل فى القطاع الخاص . كما ان الفساد يحد ايضا من فرص الفقراء فى الحصول على خدمات عامة جيدة فى مجالات عدة مثل الرعاية الصحية والتعليم .

مراحل الحرب على الفساد :

لابد لنجاح جهود مكافحة الفساد ان تتبع استراتيجية شاملة على ان يتم اعداد هذه الاستراتيجية طبقا لظروف كل بلد . ولكن بشكل عام يمكن اتباع الخطوات التالية :

اعتبار مناقشة موضوع الفساد أمرا ممكنا وضروريا .

يجب القضاء على الاساطير التى تيسر الاستمرار فى الفساد ، مثل اسطورة انه لا يمكن الفصل بين الفساد وبين التقاليد والثقافة . كما يجب نشر المعلومات التى تؤكد التاثير السلبى للفساد على اداء الاعمال وعلى المجتمع ككل .

بيان كيفية حدوث الفساد .

يجب تحديد المصادر الجذرية والمواقع التى غالبا ما يقع فيها الفساد والآلية التى تمكن من حدوثه .

[1] - Boris Melnivok, " Combating Corruption : A private Sector Approach ", Centre for International Private Enterprise , Washington , DC, March , 2008 , p 5.

تعبئة قوى اصحاب المصلحة وبناء تحالفات بينهم لمكافحة الفساد .

تعزيز قيام حوار صحى بين القطاع الخاص والحكومة للتاكد من ان السياسات التى اعدت للقضاء على الفساد تفى فعلا بالاحتياجات الحقيقية للمجتمع .

إعداد خطط عمل تشتمل على سياسات محددة لمكافحة الفساد .

تركيز مكافحة الفساد على مجالات محددة بدقة ، ولفت نظر المجتمع بشكل مكثف لمصادر الفساد وبيان ان النجاح ممكن .

تنفيذ سياسات لمكافحة الفساد .

يجب ان تكون الاعمال الخاصة مثلا وقدوة فى تعزيز علاقاتها مع السلطات بشكل يتسم بالشفافية ، وان تلتزم بتطبيق نظم رقابة داخلية على كل المعاملات . ذلك لان المعايير التى يتم الاتفاق عليها طواعية هى افضل الوسائل لنشر الممارسات السليمة . ومن ناحية اخرى لابد من مراقبة الحكومة ومساءلتها عن تنفيذ سياساتها لمكافحة الفساد.

مؤشرات قياس الفساد :

لكى تحرز جهود مكافحة الفساد النجاح على الارض فان ذلك يستدعى الاعتماد على دراسات تحليلية وتشخيصية لظواهره المختلفة وفق اليات تستند على مفاهيم منضبطة ومحكمة ، لتدعيم مصداقية نتائجها ، فالقياس هو الذى يمكن من التعرف على نوعية وحجم الظاهرة وشدتها ودرجة تغلغلها قطاعيا وهيكيليا ، فبدون القياس النظامى لا يمكن الوصول الى نتائج موثوق بها حول تشخيص وتحليل اسباب وديناميات الفساد ، وباتالى لا يمكن تقييم مدى نجاح وفعالية سياسات المكافحة والاصلاح .

المبحث الثانى : تاثير الفساد .

تاثير الفساد على الايرادات الحكومية :

يتسبب الفساد فى تبديد الايرادات الحكومية وذلك من خلال :

رشوة موظفى الدولة حتى يتجاهلوا جزاء من الانتاج او الواردات فى تقويمهم للضرائب المستحقة على تلك الانشطة ، مما يؤدى لخسارة كبيرة للعائدات الضريبية والتى تعتبر من أهم مصادر الايرادات للدولة ، الامر

الذى تترتب عليه آثار سلبية على معدلات الاداء التنموى . حيث اشارت بعض المصادر والدراسات المستقلة فى تايوان ان 94% من دافعى الضرائب ([1]) اكدوا انهم يدفعون رشوة لموظفى الحكومة من اجل التساهل فى التحصيل ، وفى الهند وجد ان ثلاثة ارباع مدققى الحسابات يقبلون الرشوة ، أما فى الصين فاكدت الدراسات ان الفساد يكلفها 4% من الناتج المحلى الاجمالى . ايضا يتسبب التهرب من الرسوم الجمركية المفروضة على بنود الواردات التى يجرى تهريبها فى خسارة كبيرة لايرادات الدولة نتيجة لكبر حجم الفاقد الايرادى من تلك الضرائب والرسوم . ([2]) ايضا يتسبب الفساد فى زيادة تكلفة انجاز المشاريع العامة ، مما يؤثر سلبا على ايرادات الدولة ويسبب عجز الموازنة العامة ، مما يدفع الدولة للاستدانة من الخارج او تحميل المواطن أعباء الفساد عبر فرض الرسوم والضرائب الجديدة ، وفى ذات السياق يتسبب الفساد فى سوء استخدام الاموال العامة وتبديدها على حفلات ومهرجانات ورحلات سياحية لفائدة المسئولين وعائلاتهم.([3]) فبدون شك ان تراجع الايرادات الحكومية نتيجة للفساد له آثار مباشرة على الاداء الاقتصادى ويتضمن ذلك خفض الانفاق الحكومى المخصص لتنمية وترقية الخدمات العامة .

تاثير الفساد على الانفاق الحكومى :

يتسبب الفساد الاقتصادى فى خلق تشوهات فى اوجه الانفاق الحكومى ، حيث اكدت الدراسات النظرية والميدانية ان الحكومات التى ينتشر فيها الفساد تكون اكثر ميلا لتوجيه الانفاق الى المشروعات ووجوه الانفاق التى يسهل فيها الحصول على الرشوة واخفائها ، وذلك لصعوبة تحديد سعرها فى السوق او لان انتاجها او شرائها يتم من قبل مؤسسات محدودة مثل : الانفاق على الجانب العسكرى والانفاق على الجسور والطائرات والاجهزة الطبية المتطورة ومشتريات البنية الاساسية الكبيرة . ([4]) فى حين يقل الانفاق على القطاعات التى تقل فيها عادة فرص الفساد ، حيث كشفت الدراسات عن وجود علاقة موجبة بين الانفاق على هذه المشتريات الحكومية ومؤشرات الفساد ، وذلك لما تتضمنه من عناصر يصعب على هيئات الرقابة او المجالس التشريعية الحكم على مصداقيتها ، وما توفره من فرص كبيرة للرشوة من خلال ادعاء السلطات ضرورة السرية فى هذه المشتريات مثل الاسلحة ([5]) . وعليه فان الفساد الاقتصادى يشوه البنية الهيكلية للانفاق ، من خلال التركيز

[1] - عبدالحكيم مصطفى الشرقاوى ، " التهرب الضريبى والاقتصاد الاسود " ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2006 ، 155 .
[2] - عاطف وليم اندراوس ، " الاقتصاد الظلى " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2005 ، ص 166 .
[3] - المنظمة العربية للتنمية الادارية ، " الفساد فى الحكومة " ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، 1994 ، ص 142 .
[4] - خليفة يوسف الخليفة ، " الفساد الادارى والمالى : الاسباب والنتائج وطرق العلاج " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 30 ، العدد 2 ، منشورات المجلس العلمى لجامعة الكويت ، الكويت ، 2002 ، ص 268 .
[5] - منى فريد ، " الفساد رؤية نظرية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 143 ، مطابع الاهرام ، مصر ، 2006 ، ص 226 .

على الانفاق على المشروعات التى تدر رشاوى اعلى ويمكن التهرب من دفع الضرائب عنها بغض النظر عما اذا كانت تخدم عملية التنمية ام لا.

تاثير الفساد على التضخم :

يتسبب الفساد فى ارتفاع المستوى العام للاسعار واحداث تضخم وذلك من خلال ما يلى:

– يساهم الفساد فى زيادة معدل التضخم نتيجة لارتفاع تكاليف اداء الاعمال لتعويض ما يدفع من رشاوى للفاسدين ونتيجة لارتفاع معدلات انفاقهم على السلع الاستهلاكية والعقارات والسلع المعمرة وغيرها وليس نتيجة لتكلفتها الانتاجية ، الامر الذى يؤدى لاحداث ضغط كبير على ميزانية ذوى الدخول المحدودة ويزيد من حدة الفقر . ([1]) كذلك تهريب السلع والبضائع الى مناطق مجاورة ، عادة ما يسبب ندرة فى السوق المحلية وارتفاع اسعارها وحدوث تضخم ، بجانب انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية ، وبالتالى ارتفاع الاسعار المحلية وزيادة معدل التضخم ، اضافة لما سبق يتسبب انخفاض نمو الايرادات الضريبية والجمركية نتيجة للتهرب من دفعها فى عجز الموازنة العامة للدولة ،، ومن اجل تغطية هذا العجز قد تلجأ الدولة الى التوسع النقدى (أي طرح سيولة نقدية جديدة دون مقابل حقيقى لها من اجل تمويل العجز) وهذا يؤدى لارتفاع الاسعار وحدوث تضخم . ([2])

تاثير الفساد على قطاع التعليم :

يتسبب الفساد فى اختلاس وسرقة ميزانية التعليم المخصصة لبناء المنشآت التعليمية وتكوين الكوادر والاطر العلمية ، وكذلك الفساد فى المشتريات المدرسية عن طريق تدوين اسعار فى قوائم المشتريات تزيد عن الاسعار الحقيقية للشراء ، وقد يصل احيانا فرق الاسعار الى ملايين الدولارات . كما تعتبر مقاولات بناء المنشآت التعليمية هى الاشهر فى قضايا الفساد ، حيث تستخدم مواد اولية مخالفة للمواصفات المطلوبة ، مما يقلل العمر التشغيلى لتلك الهياكل والمنشآت ، فضلا عن تدنى كفاءة ونوعية الاجهزة والادوات التى يتم شراؤها ، مما يستدعى ترميمها او استبدالها فى مدة زمنية وجيزة .([3]) وكذلك يتسبب الفساد فى التوظيف والترقية على اساس الرشوة والمحسوبية والمحاباة والتزوير فى تعيين اساتذة غير مؤهلين على حساب ذوى الخبرة

[1] - حمدى عبد العظيم ، " عولمة الفساد وفساد العولمة " ، ط 1 ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 ، ص 72 .
[2] - حمدى عبدالعظيم ، المصدر السابق ، ص 77 .
[3] - William B. Egar Explaining Corruption , Elgar references Collection ,UK , 2006 , P 112

والكفاءة المهنية ، وذلك يؤثر سلبا على الجودة والكفاءة العلمية للمتخرجين . ايضا يؤثر الفساد سلبا على مصداقية التعليم نتيجة لانتشار الرشاوى التى تدفع للحصول على مقاعد فى المعاهد التى تتطلب معدلات قبول مرتفعة كالطب والهندسة ، او من اجل الحصول منحة دراسية بالخارج ، وحتى من اجل الحصول على الشهادات والدرجات العلمية . مما يعنى استبعاد اصحاب الكفاءات الحقيقية الذين يمكن ان يقدموا انجازات علمية حقيقية لاوطانهم ، والنتيجة المرعبة لذلك هى حملة شهادات عليا لا يملكون من قدرات الخلق والابداع شيئا يذكر ، وهكذا تضيع فرص التقدم والترقى للمجتمع ويبقى دائرا فى حلقة الجهل والتراجع .

تاثير الفساد على قطاع الصحة :

الفساد فى مجال الخدمات الصحية يمس حياة الانسان مباشرة ويعيق رفاهيته ، ولا يقتصر الفساد فى الصحة على حرمان الانسان من سهولة الحصول على الرعاية الصحية الاساسية ، بل يمتد لعلميات التزوير والغش فى الادوية والاتجار بالاعضاء البشرية والاجهزة والمعدات الطبية . ([1]) وينفق العالم سنويا اكثر تريليون دولار على الخدمات الصحية يتم تمويلها من قبل الضرائب المحلية والمساعدات الانسانية ، وتشكل التدفقات الكبرى لهذه الاموال هدفا مغريا وعنصرا جاذبا لسوء الاستخدام والغش والتلاعب . فالمال الذى يضيع على الفساد يمكن استخدامه لشراء ادوية ، وتجهيز المستشفيات او تكوين الكوادر الطبية التى تحتاجها هذه المنشآت الطبية بشكل ملح وضرورى . ([2])

وقد اوضح التقرير العالمى للفساد لسنة 2006 امثلة عن الفساد فى القطاع الصحى فى الدول ، مثل الولايات المتحدة الامريكية التى تخصص 15,3% من اجمالى دخلها القومى لقطاع الصحة ، ولكن وجد ان 10,5 % من تلك النسبة يلتهمها الفساد ، وكذلك جاء فى التقرير ان ما يزيد عن 5% من موازنة الصحة فى كمبوديا تضيع بسبب الفساد قبل ان تخرج من خزائن الحكومة المركزية ، وفى نيجيريا تم ضبط حالات تم فيها استبدال مادة الادرنياليين الخاصة بانقاذ الحياة بالماء من قبل المفسدين الذين يقومون ببيعها وهو الامر الذى يؤثر سلبا على حياة العديد من المرضى ، خاصة مرضى الملاريا والسل والايدز . ([3])

وفى الفلبين توصلت دراسة اجريت على اداء الرعاية الى ان الفقراء يعانون من فترات طويلة من الانتظار فى العيادات العامة وصعوبة كبيرة فى الحصول على اللقاحات . وبالتالى فالفقراء هم الفئة الاكثر

[1] - محمد الامين البشرى ، " الفساد والجريمة المنظمة " ، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2007 ، ص 56 .
[2] - فارس رشيد البياتى ، مصدر سبق ذكره ، ص 55 .
[3] - Transparency International Organization , Global Corruption Report , 2006 , www.transparency.org, 15/9/2011

تاثرا وبشكل غير متكافئ من الفساد فى قطاع الصحة لانهم الاقل قدرة على تقديم وعرض الرشاوى مقابل الخدمات الصحية التى من المفترض ان تكون مجانية . وفى المملكة المتحدة ابلغت وحدة مكافحة الاحتيال فى الخدمات الصحية الوطنية التى اوقفت منذ عام 1999 وحتى عام 2005 حالات فساد تبلغ قيمتها اكثر من 170 مليون جنيه استرلينى أي (300 مليون دولار امريكى) ، وهو ما يكفى لبناء 10 مستشفيات جديدة ، كما اوضح ذات التقرير ان الفساد يؤثر كثيرا على الرعاية الصحية ، حيث بين كيف أساء الموظفون العموميون استعمال سلطتهم فى توجيه الاموال الى مشروعات تخدمهم بدرجة اولى بغض النظر عما اذا كانت تتلائم أم لا مع السياسة الصحية العامة فى كل من المكسيك وكينيا . ([1])

تاثير الفساد على السياسة العامة :

يمثل الفساد الاقتصادى تحدى خطير للتنمية المستدامة فى بعدها السياسى فهو يقوض الديمقراطية الجيدة وحكم القانون ، ([2]) كما يؤدى لانتهاك حقوق الانسان ويزعزع ثقة الشعب بالحكومة كم اشارت لذلك العديد من التقارير الدولية ، ففى عام 1998 اصدر برنامج الامم المتحدة الانمائى ورقة سياسات بعنوان : (محاربة لتحسين ادارة الحكم) ، والتى ركزت على اهمية التعامل مع الفساد بوصفه مسالة تضعف نظام الحكم ، كما يؤكد البنك الدولى على ان الفساد يضعف القواعد المؤسسية والمساءلة والشفافية والنزاهة للمؤسسات السياسية ، كذلك منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى اشارت ورقة سياسات اعدتها سنة 2006 الى ان الفساد هو احد أهم اعراض مشكلات ادارة الحكم التى لم ايجاد حلول مناسبة لها فى العديد من الدول ، والتى تنشأ عن عدم القدرة على بناء دولة فعالة تتسم بالمساءلة . ([3]) ، وتتجلى أهم التاثيرات السلبية للفساد فى عدة اوجه تشمل ([4]) :

– يؤثر سلبا على اشاعة وتعميق مبادئ الديمقراطية فى المجتمع ، خاصة الحق فى الحصول على الخدمات العامة وفى العدالة والمساواة والفرص المتكافئة .

[1] - Pter Rosendroff , Democracy and the Supply of Transparency , University of South California ,2004 , p 31 .

[2] - برنامج الامم المتحدة الانمائى ، " مدخل الى موضوع الفساد والتنمية " ، نيويورك ، 2008 . www.undp.org/governance

[3] - كيمبرلى آن اليون ، " الفساد والاقتصاد العالمى " ، ترجمة محمد جمال ، ط 1 ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 2000 ، ص 93 .

[4] - زاهر عبدالرحمن عاطف ، " الرقابة على الاعمال الادارية " ، ط 1 ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 158 .

– يؤدى الى خلق جو من النفاق السياسى وعدم المصداقية فى الانتماء السياسى أي التظاهر بالولاء لجهة سياسية ما او حزب معين من أجل الحصول على منافع خاصة دون قناعة بالبرنامج السياسى والاجتماعى والاقتصادى لذلك الحزب .

– استغلال بعض الساسة لحصانتهم السياسية فى تهريب السلاح او البضائع او المخدرات دون خضوعهم للتفتيش او الاجراءات المعتادة مع سائر المواطنين .

– يوفر الفساد البيئة والحاضنة المناسبة لتقلد أشخاص لا يتمتعون بالكفاءة والخبرة اللازمة لاعلى المناصب فى المنظومة السياسية ، مما يعطل جهود الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى مما يؤدى لاضعاف المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدنى .

الفصل الثالث: الاطار التطبيقى .

تمهيد:

يتضمن تقييم الحالة الراهنة توصيف وتحليل دور الآليات المتبعة لمكافحة الفساد فى السودان ، وتشمل تلك الآليات إقرارات الذمة المالية لشاغلى الوظائف الدستورية والوظائف القيادية والعليا الاخرى فى الخدمة المدنية والعسكرية ، ودور البرلمان بمجلسيه على المستوى الفدرالى والمجالس التشريعية الولائية ، وتشمل ايضا دور ديوان المراجع العام ، ودور هئية الحسبة والمظالم العامة ، بجانب دور منظمات المجتمع المدنى ودور وسائل الاعلام بانواعها المختلفة ، بجانب آليات ومؤسسات الدولة الرسمية الاخرى مثل الآلية التى أسندت لابو قناية لمكافحة الفساد واخيرا المفوضية القومية لمكافحة الفساد فى البلاد التى اجيز قانونها مؤخرا من قبل مجلس الوزراء فى خواتيم شهر اغسطس من العام 2015 . ايضا يشمل التحليل تقصى الاثار المترتبة على الاداء التنموى والامنى جراء انتشار الفساد بانماطه المختلفة فى البلاد ، وبالطبع يقتضى ذلك الاشارة الى طبيعة ونطاق تجذر الفساد وانواعه وأبرز القطاعات والمؤسسات المتاثرة بعملية الفساد فى السودان . ويتضمن التحليل ايضا استعراض واقع السمات الاساسية الملازمة لتكوين بنية الدولة ودرجة التوازن والاتساق بين هياكلها ومؤسساتها دورها فى مكافحة الفساد ، بجانب استعراض طبيعة البيئة السياسية والامنية السائدة واثرها فى تفشى الفساد ومكافحته .

المبحث الاول: وصف دور الاستراتيجات المتبعة لمكافحة الفساد فى السودان.

تشمل الآليات والتدابير المتبعة لمكافحة الفساد فى البلاد حزمة متنوعة مثل : اقرارات الذمة المالية ، ديوان المراجع العام ، دور المجالس التشريعية الولائية والفدرالية ، دور وسائل الاعلام المختلفة ومنظمات المجتمع المدنى ، ودور الآليات الحكومية الرسمية الاخرى .

1/ دور اقرارات الذمة المالية :

وقفا لقانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه لسنة 1989 ، وعملا باحكام المرسوم الدستورى الثالث لسنة 1989 ، فان إقرار الذمة يقصد به ذلك الاقرار الذى يبين فيه المقر كل ما يمكله سواء كان نقدا او منقولا او ثابتا ، ويشمل ذلك كل دخل دورى او طارىء يدخل فى ذمته ، مع بيان مصدره وسببه ، وقد خصصت ادارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه بوزارة العدل إقرارات الذمة لشاغلى المناصب الدستورية والتنفيذية والتشريعية وفقا لنص المادة (75) من الدستور الانتقالى . ويخضع شاغلى الوظائف الد ستورية والوظائف الاخرى بالدرجات القيادية والعليا المحددة بقانون الخدمة المدنية القومية لسنة 2007 . ([1]) وتشمل الفئات الوظيفية الخاضعة لاجراء اقرار الذمة رئيس البرلمان القومى واعضائه ورئيس الوزراء ونائبه والوزراء ووزراء الدولة ، وأي شخص يشغل أي منصب بدرجة وزير للدولة وحكام الاقاليم ونوابهم ومعتمد العاصمة القومية ونائبه والمفوضين ومحافظى المديريات وأي شخص آخر يقرر المجلس اضافته ، بالاضافى الى مديرى المؤسسات والهيئات العامة وبنوك القطاع العام وضباط القوات المسلحة والشرطة والامن من رتبة عقيد فما فوق وضباط قوات الشعب المسلحة والقوات النظامية الاخرى من ذوى الرتب التى يقررها المجلس لهذا الغرض .

وتقدم اقرارات الذمة من الاشخاص المنصوص عليهم فى البند (1) على النحو التالى : اول اقرار بالذمة المالية يسمى الاقرار الانتقالى ويقدم خلال شهر واحد من تاريخ العمل بهذا القانون او تاريخ الالتحاق بالخدمة . وثانى اقرار يقدم يقدم سنويا خلال شهر واحد من انقضاء سنة كاملة على تقديم الاقرار السابق ، ثم الاقرار النهائى بالذمة المالية يقدم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء الخدمة . ويكون فحص الاقرارات عبر لجنة من وزارة العدل والشرطة وديوان المراجع العام وجهات اخرى ، بغرض التثبت من صحة تلك الاقرارات وتقديم تقرير للادارة " ادارة مكافحة الثراء الحرام والمشبوه " بنتيجة الفحص تبين فيه ما اذا كان أي من مقدمى الاقرارات قد أثرى ثراء حراما ، او مشبوها فى فترة توليه منصبه .([2]) فقد شهد قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه تعديلا فى العام 1996 ، حيث اضيفت لقانون 1989 المعاملات الصورية والربوية والوهمية

[1] - جمال ادريس ، صحيفة المجهر السياسى ، الخرطوم ، 5/ 7/ 2012 .
[2] - جمال ادريس ، صحيفة المجهر السياسى ، المصدر السابق .

. وتتكون استمارة اقرار الذمة المالية من ثمانى صفحات تحتوى على بيانات محددة اهمها : الاقرار بسبب الالتحاق والاقرار النهائى بسبب انتهاء الخدمة وبيانات عن المقر ، تشمل الاسم رباعيا والعنوان والمنصب وتاريخ التعيين والدرجة الوظيفية والمرتب ، والبيانات المتعلقة بالذمة المالية للمقر وزوجه واولاده القصر ، والاراضى الزراعية من حيث " الموقع والمساحة ومصدر الملكية وتاريخه وسبب الملكية والايراد السنوى من الارض " . الى جانب ملحقاتها من آليات وحيوانات وممتلكات أخرى ، والعقارات المشيدة بالاضافة الى الاسهم والحصص والسندات المالية فى الشركات والمؤسسات المالية والودائع لدى المصارف ، ومال الدين والمنقولات العينية والنقدية والمنقولات الاخرى ذات القيمة والديون التى على المقر وزوجه . ([1])

ترى وزارة العدل السودانية أن اقرارات الذمة المالية وسيلة من وسائل رقابة وحماية المال العام فى القانون السودانى عبر قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه لعام 1989 ، فى الفصل الرابع من القانون فى المواد " 9 – 12 " من ذات القانون الذى اوجب على أشخاص محددين ايداع اقرارات ابراء الذمة قبل تسلم المنصب ويعدل بصوره دورية سنويا ، وهو عبارة عن بيانات تحتوى على كل ما يملكه الشخص سواء كانت اموال منقولة او ثابتة يودع لدى الجهة المستخدمة مع بيان سبب المال ومصدره ، والقانون افرد مادة عقابية فى حال عدم تقديم هذه الاقرارات بالسجن مدة لا تتجاوز " 6 " اشهر كما اوجبت فى الفصل الخامس من المادة " 16 " عزل أي شخص يدان بالثراء الحرام او ثبتت عليه تهمة الثراء المشبوه وفصل من منصبه بحسب مقتضى الحال ، واكدت وزارة العدل انه لابد من التثبت من صحة إقرار الذمة عن طريق لجنة ، مؤكدة ان هذه الاقرارات آلية قوية جدا تساعد فى درء الفساد خاصة فى ظل الجرائم المنظمة للمال العام .([2]) وفى ذات السياق يقول رئيس جهاز الرقابة العامة والتقويم الادارى الاسبق ، البروفيسير بركات موسى الحواتى : ان اقرارات الذمة المالية تعتبر خطوة فى الاتجاه الصحيح على الرغم من انها جائت متاخرة اكثر مما يجب ، مؤكدا انه يتوجب على الجهات المعنية الحصول على اكبر قدر من المعلومات عن طريق البحث الميدانى كما يجب ان تمد الجهة المعنية بالمعلومات من قبل شاغلى المناصب المعنية تحت اداء القسم ، واشار بروف الحواتى الى ضرورة اعادة النظر فى اقرارات الذمة ومعرفة الاسباب التى ادت الى

[1] - رؤى ابراهيم ، صحيفة السودانى ، الخرطوم ، 8/ 2/ 2012 .
[2] - رؤى ابراهيم ، صحيفة السودانى ، المصدر السابق .

تاخرها منذ الاعلان عنها وضرورة تدعيمها بالوثائق التى تثبت صحتها وإحالتها الى الاجهزة المعنية لحفظها وان تقارن بما ياتى من شكاوى من المواطنين او أي جهات اخرى . ([1])

واضاف الحواتى ان اقرارات الذمة تعتبر أحد الآليات التى تهدف للحد من ظاهرة الفساد الذى استشرى تماما فى المجتمع ، وحول الشخصيات المعنية باقرارات الذمة قال انها فى الغالب الاعم وضعت لكل شاغلى المناصب الدستورية والوظائف القيادية والعليا بالدولة ، مؤكدا ان اقرار الذمة يجب الايقتصر على هؤلاء فقط وان يمتد ليشمل اي ظاهرة من ظواهر الثراء فى مختلف الدرجات الوظيفية والاجهزة ذات العلاقة بالانشطة الاقتصادية ، وهؤلاء يجب ان يستصحب ملؤهم اقرارات الذمة التحقيق متبوعا باداء القسم.

2/ دور ديوان المراجع العام :

درج ديوان المراجع العام لاستعراض ادائه السنوى امام البرلمان الفدرالى " المجلس الوطنى " ، ويتضمن تقرير المراجع العام روتينيا استقصاءات الاداء المالى للوحدات الحكومية والمؤسسات والهيئات التى تتبع للحكومة كليا او جزئيا ، ويستند التقرير فى معاييره ومرجعياته لاداء مهمته على الميزانية السنوية المجازة للدولة وعلى تقارير الاداء المالى الفعلى للوحدات الحكومية لاجراء المقارنات اللازمة ، مثل تقرير ديوان الحسابات للحساب الختامى الكلى لاداء الوحدات الحكومية من قبل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى ، ويواجه ديوان المراجع العام معضلات جوهرية تعترض اداء مهمته وفق التفويض الممنوح له ، وابرز تلك المعاضل تتمثل فى رفض بعض الوحدات الحكومية للتجاوب مع الديوان لتنفيذ مهمته . ([2]) والاثر المترتب على ذلك الرفض يتعدى حدود حجب البيانات والمعلومات المطلوبة التى يطالب بها موظفى ديوان المراجع العام الى حدود ما يمكن اعتباره نوع من الاجرام المنظم وخاصتا عندما يترافق ذلك الرفض مع تحجج بعض الوحدات الحكومية باحقيتها فى تجنيب جزء من ايراداتها وعدم خضوعها للمراجعة ، مما يؤثر سلبا على الاداء الكلى للميزانية السنوية للدولة وقدرتها على ادارة الانفاق العام بكفاءة وفعالية اعلى تحقق الاهداف والاولويات الكلية المجازة المصاحبة لكل ميزانية سنوية . ومن ناحية اخرى يتضمن تقرير المراجع العام سنويا ارقام واحصاءات تشير الى حجم التعديات على المال العام فى المستوى الفدرالى والولائى ، وكان

[1] - رؤى ابراهيم ، صحيفة السودانى ، المصدر السابق .

[2] - عمر عبدالله جمعة ، ورقة بحثية قدمت فى ورشة عمل : بعنوان ملامح الفشل وفرص التحول فى الدولة السودانية ، الابيض ، شمال كردفان ، 15/ نوفمبر 2014 .

International Journal of Academic Accounting, Finance & Management Research(IJAAFMR)
ISSN: 2643-976X
Vol. 9 Issue 11 November - 2025, Pages: 210-239

المامول ان تنفذ توصـيات المراجع العام السـنوية فى ذات الخصـوص ، حتى يشـكل ذلك عتبة اخرى من عتبات كبح جماح الفساد المالى فى البلاد .([1])

ولكن عمليا هناك تراخى واضـح فى الوصـول الى النهاية المنطقية لتوصـيات ديوان المراجع العام الدورية ، ويعود السـبب فى ذلك لاعتبارات ذات صـلة بطبيعة القانون الذى يتم التحاكم اليه ومدى قدرته على ردع المعتدى على المال العام ومدى عدالته وانصافه وحمايته للمال العام ، وهو قانون الثراء الحرام والمشبوه وهو قانون معيب فى بعض مواده مثل المادة (13) التى تجيز لمن اثرى حراما او ثراء مشـبوها ان يتحلل من ذلك الفسـاد برد المال محل الثراء فى مرحلة التحرى ، دون اعتبار كافى للمدة الزمنية التى اخذ فيها وحجم الفوائد والارباح المتاتية من تلك المبالغ المنهوبة من المال العام . بجانب اعتبارات اخرى ذات صـلة بالهيكل المؤسـسـى والتنظيمى المعنى بادارة الثراء الحرام والمشـبوه ، بجانب تعدد وانعزال الاليات والتدابير المعنية بمكافحة الفسـاد بانواعه المختلفة عن بعضـها البعض باشـكال تنسـيق محكمة وملزمة قانونا، لتلك الاليات مثل العلاقة التنسـيقية لمكافحة الفسـاد بين ديوان النائب العام وديوان المراجع العام وادارة الثراء الحرام والمشبوه والمجلس الوطنى والمجالس التشريعية الولائية والفاعلين الاخرين فى المجال . ([2])

3/ الدور الرقابى للبرلمانات فى مكافحة الفساد فى البلاد :

يقصـد بالبرلمانات هنا المجالس التشـريعية الولائية والمجلس الوطنى الفدرالى ، وبالطبع تلك الكيانات التشريعية هى نتاج الدستور الانتقالى الناتج عن اتفاقية السلام الشامل فى العام 2005 ، كان من المامول ان تلعب تلك الكيانات التشـريعية دورا رقابيا فاعلا لاداء مهمتها المنوطة بها ، بما فى ذلك دورها الحيوى والحاسم فى لجم الفساد المتفشى فى البلاد بانواعه المختلفة ، ويمثل الدور الرقابى فى توجيه الاسئلة للمعنيين بالامر وفى المطالبة بجلسـات اسـتماع للوزراء المعنيين فى حالة فسـاد محددة ، وعلى اهمية الدور الرقابى للبرلمانات الا ان الدور الرقابى بحاجة الى روافع ومرجعيات تساند صلبة لا تتوانى فى كبح جماح الفساد ، وهذا هو جوهر ما تفتقده تلك الكيانات التشريعية الحالية . ولهذه الوضـعية اسباب ومضـامين تتجاوز حدود الرقابة والتشريع ، وتمتد لجوهر الفلسفة السياسية للنظام السياسى السائد واليات اشتغاله فى عمليات صنع واتخاذ القرار وفى عمليات صنع السياسات العامة وما يترتب عليها من فرص ومعضلات تغض الطرف عن

[1] - عمر عبدالله جمعة ، المصدر السابق .
[2] - روبرت ي روتبرج ، " الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية " ، الثقافة العالمية ، العدد 117 ، مارس 2003 ، ص 52 .

الفساد او تسعى لمكافحته بجدية وحسم . اذن الدور البرلمانى فى مكافحة الفساد فى البلاد حاليا رهين بابعاد اخرى صلة ذات وثيقة بآليات صنع القرار واتخاذه وصنع السياسات العامة فى البلاد . ([1])

ايضا الدور البرلمانى فى مكافحة الفساد يتاثر سلبا وايجابا بطبيعة محددات الحراك فى البيئة السياسية والامنية الداخلية والخارجية . فظروف الحروب الاهلية المتطاولة فى البلاد وحالة عدم الاستقرار السياسى المزمن والتراجع الاقتصادى الحاد والانقسامات المتكررة فى اوساط النخبة الحاكمة ، كل تلك المعطيات تؤثر سلبا فى كفاءة الدور البرلمانى لمكافحة الفساد . مثلا ما اثير مؤخرا من قضايا فساد فى وسائل الاعلام ، مثل قضية شركة الاقطان وقضية مكتب والى الخرطوم السابق ، تلك القضايا وعلى حساسيتها العالية ، فسرها البعض بكونها حرب ملفات بين متنافسين داخل الحزب الحاكم قبيل تشكيل الحكومة بعيد الانتخابات الاخيرة . والمعادل المنطقى لذلك التفسير هو انه لولا اجراء الانتخابات وبروز الحاجة لتعديلات فى ادارة المؤسسات بكوادر جديدة والتنافس الذى صاحب ذلك لما ظهرت تلك القضايا الى السطح قريبا . ([2])

4/ دور الاعلام فى مكافحة الفساد فى البلاد :

تشمل وسائل الاعلام " الاعلام المقروء والمرئى المسموع ، ووسائل التواصل الاجتماعى الاسفيرى " ، وبالضرورة فان وسائل الاعلام المقروء والمرئى والمسموع هى وسائل تسيطر عليها الحكومة بشكل كبير ، وفى الحالات التى سمح فيها لتلك الوسائل بتداول قضايا الفساد كان لذلك اثر كبير فى المام الراى العام الداخلى والخارجى بمسارات تلك القضايا المثارة ، وبالطبع الاعلام الرسمى فى كل مكان لا ينشر ما لا يرغبه المالك لاعتبارات عديدة . وفى ذات السياق شكلت وسائل التواصل الاجتماعى الاسفيرية رايا عاما عريضا فى مختلف القضايا العامة ، ولصعوبة السيطرة والتحكم فى عملياتها من قبل حكومات العديد من الدول ، اصبحت تلك الوسائل الملاذ الامن لتداول القضايا التى يمنع تداولها فى وسائل الاعلام الرسمية ، بالرغم من حالات التضيق والرقابة على محتويات تلك الوسائل . ويمكن ان تلعب وسائل الاعلام الرسمية ووسائل التواصل الاجتماعى الاسفيرية دورا حاسما يساعد فى مكافحة الفساد فى البلاد ، فى حال توفر شروط ومرجعيات واولويات محددة .([3])

[1] - عمر عبدالله جمعة ، " رؤية تحليلية للعلاقة بين نخب الاطراف والمركز فى السودان " صحيفة الخرطوم ، العدد 8739 ، الجمعة 5/ سبتمبر 2014

[2] - عمر عبدالله جمعة ، " رؤية تحليلية للعلاقة بين نخب الاطراف والمركز فى السودان " ، المصدر السابق .

[3] - Maria Martini, " Corruption and anti – Corruption in Sudan" , Transparency International , 8/22/ 2012 .

ايضا وسائل الاعلام الرسمية وغير الرسمية يمكنها ان تلعب دورا حاسما فى التاطير لخلق لتبنى استراتيجية وطنية متكاملة الابعاد والمضـامين لمكافحة الفسـاد فى البلاد ، فى حال توفر ارادة سـياسـية كافية لمكافحة الفساد ، من خلال صناعة رأى عام ناضج ضد استشراء الفساد وابراز خطورته على الراهن والمستقبل فى حياة الناس والحكومات والمجتمعات ، وعمليا هناك فجوة ثقة ومصداقية فى ما تنشره وسائل الاعلام الرسمية باعتبارها تعبر عن اتجاه واحد ومحدد ، الشئى الذى ألجأ الكثير من المشاهدين والقراء والمستمعين السودانيين للبحث عن اخبار وطنهم لدى وسائل اعلام اخرى.

5/ دور منظمات المجتمع المدنى فى مكافحة الفساد :

منظمات المجتمع المدنى السودانية تعمل فى ظل بيئة معقدة وصعبة ، حيث تواجه قيود سياسية وقانونية تؤثر سلبا فى لعب دور ناضج وفاعل فى مكافحة الفساد ، لا يزال الحزب الحاكم متردد فى إتاحة الفرصة الكافية التى تكفل تاسيس منظمات مجتمع مدنى مهنية وغير مسيسة بالكامل ، بالاخص تواجه المنظمات المدنية ذات الصلة بالدفاع عن حقوق الانسان طيف واسع من العوائق والقيود السلطوية للعب دورها المعهود ، وفى ذات السياق يفسح الحزب الحاكم المجال واسعا امام منظمات المجتمع المدنى ذات الخلفية والطبيعةالاسلامية فى ([1]) محاولة منه لتساعد فى تسريع وتيرة خلق مجتمع مدنى اسلامى بالكامل وفاء للقناعات العقائدية للحزب الحاكم ، خصوصا عقب موجة ثورات الربيع العربى ، ويتجلى ذلك فى طبيعة الاستجابة الرسمية للتظاهرات . ففى بداية العام 2011 تم اعتقال اكثر من مائة متظاهر وقتل متظاهر واحد على الاقل فى العاصمة ([2]) . وحسب مؤسسة فريدوم هاوس " بيت الحرية " فان الظروف التى تنشط فيها منظمات المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية ، قد تدهورت بشدة فى السنوات الاخيرة وبالاخص تجاه المنظمات التى تنتقد سياسات الحكومة فى دارفور ، فقد شهدت الفترة عقب صدور مذكرة المحكمة الجنائية الدولية إبعاد حوالى ثلاثة عشر منظمة غير حكومية اجنبية واغلاق انشطة ثلاث منظمة محلية . ([3])

المبحث الثانى: الاستراتيجية المتكاملة الابعاد لمكافحة الفساد:

[1] - Heritage Foundation ,2010, Index of Economic Freedom : information about Sudan, http://www.heritage.org/index/country /Sudan

[2] - Human Rights Watch ,2012 .Sudan : Torture , Abuse of demonstrators , http://www.hrw .org/news/2012/7/11

[3] - Freedom House ,2010,Freedom in the World – Sudan country profile , http:// www.freedomhouse.org/template.cfm.

تستند الاستراتيجية المتصورة على محددات وابعاد متنوعة ، ومن خلال تحليل الحالة الراهنة لآليات وتدابير واستراتيجيات مكافحة الفساد المتبعة فى البلاد ، يتجلى بوضوح ان هناك تركيز على نمط محدد من انماط الفساد وهو الفساد المالى ، ومع التسليم بمدى خطورته وسعة انتشاره إلا ان هنالك انماط اخرى للفساد لاتقل خطوره عن الفساد المالى مثل الفساد الادارى والفساد السياسى، ايضا ومن خلال التحليل يتضح طغيان التركيز على نمط الفساد المالى دون سواه، فحزمة القوانين والقواعد المتبعة والهياكل المؤسسية المصممة لمكافحة الفساد تعكس هى الاخرى ذات التحيز المفرط لنمط الفساد المالى. ولذلك اسبابه وسياقاته الظرفية والتحتية وتداعياته ، وليس من العدالة والانصاف والحكمة التركيز على بعد او سبب او اتجاه واحد لتفسير ظاهرة عميقة كظاهرة الفساد، وعليه فان الاستراتيجية المتصورة تستند على معطيات وابعاد محددة، بالطبع لا توجد استراتيجية واحدة تلائم الجميع، باعتبار ان الفساد جريمة متعددة الابعاد والمضامين، تختلف حيثيات وتداعيات حدوثها والسيطرة عليها، باختلاف ظروف البيئة الداخلية والخارجية المحيطة باي دولة و رؤيتها لمكافحة الفساد، ومدى النجاح او الفشل التى تحرزه فى ذلك المضمار، وعليه فان الاستراتيجية المقترحة هنا تتضمن تحديد للرؤية والرسالة والاهداف الكلية التى تسعى الى تحقيقها، بجانب الاشارة الى الابعاد الجوهرية المكونة لتلك الاستراتيجية المقترحة، والتى تاتى نتاج للدروس المستفادة من تجارب العديد من الدول، مثل تجربة اليمن وهونج كونج والمملكة العربية السعودية .

* **الرؤية للاستراتيجية المتصورة:** بناء منظومة حكم رشيد تكفل الشفافية والاستقامة والنزاهة والمسائلة، ومتحررة من كل وجوه الفساد.

***الرسالة للاستراتيجية المتصورة:** تشبيك الجهود والموارد بطريقة تكاملية ومتعددة المصادر لتشمل المجتمع المدنى والقطاع الخاص والقطاع العام ، لترقية التكامل فى المؤسسات التى تنشد اسئتصال الفساد فى البلاد عبر انظمة وقاية فعالة وانظمة تقصى ورقابة و منظومة عقوبات تغطى كافة وجوه الفساد . ([1])

* **الاهداف العامة للاستراتيجية المتصورة** : تستند الاستراتيجية المتصورة على حزمة متنوعة من الاهداف العامة، التى تسعى الى الاحاطة المتكاملة لادارة الفساد المستشرى افقيا وراسيا ، واستنادا على هذه الاهداف يمكن الوصول الى الاهداف الكمية التى تترجم الى خطط وبرامج عمل قابلة للتطبيق لانهاء الفساد والسيطرة عليه.

[1] - جاسم سلطان ، " التفكير الاستراتيجى لمواجهة تحديات المأزق الراهن " ، مؤسسة أم القرى للنشر والتوزيع ، المنصورة ، مصر ، ط2 ، 2010 ، ص 174 .

والاهداف العامة هى :

اولا: رفع وتيرة الوعى العام بمخاطر الفساد وضرورة السيطرة عليه .

ثانيا: الالتزام بمعايير وقائية فعالة لتقليل نطاق وحجم الفساد.

ثالثا: تقوية الاطر القانونية والنظامية وبناء قدرات المؤسسات المعنية بتطبيق الانظمة والمحاسبية.

رابعا: بناء منظومة ردع مستدامة باشتمال وتضمين القوانين لكل الناس والمؤسسات العامة والخاصة دون إستثناء.

خامسا: تحسين التعاون بين اصحاب المصلحة لتاكيد ان حالات الفساد يتم التقصى حولها، وكتابة تقارير حولها، وعرضها امام التحرى الرسمى كل ذلك بشكل مكتمل ونزيه.

سادسا: تقليل فرص استثمار الثروات المتاتية من الفساد واسترداد الاموال المنهوبة عبر تحسين التعاون الدولى والاقليمى مع الجهات ذات الصلة. ([1])

***ادارة الاولويات فى الاستراتيجية المنشودة :**

من واقع استعراض وتحليل الحالة الراهنة لآليات وتدابير مكافحة الفساد السائدة فى البلاد، قد تجلى بوضوح عمق الفجوة بين الواقع الماثل والواقع الافتراضى لاداء وكفاءة وفعالية تلك الآليات والتدابير، فمثلا بالرغم من صدور التقرير السنوى من ديوان المراجعة العامة والذى يتضمن حالات تعدى على المال العام بانماط متعددة، وتلك التعديات اصبحت شىء متكرر بوتيرة اكبر واسرع، والمعادل المنطقى لارتفاع وتيرة الاعتداء على المال العام التى ترد سنويا فى تقرير المراجع العام، هو ان الآليات والتدابير المتبعة لمكافحة الفساد بكافة انماطه ذات مردود وحصيلة متواضعة على الارض، بمافى ذلك مدى فعالية و كفاءة وجدوى المنظومة القانوينة التى يتم الاحتكام اليها فيما يتعلق بمكافحة الفساد (قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه)، والذى اثبتت التجارب العديدة عجزه عن كباح غول الفساد وحاجته الى تعديلات جوهرية فى متنه وخصوصا المادة 13 من القانون. ايضا ليس فقط المنظومة القانونية هى التى تعجز فى استيفاء اشراط الفاعلية والكفاءة والتوازن المطلوب لمكافحة الفساد بانماطه المتعددة ، وانما ايضا تلعب الاطر المؤسسية والتنظيمية المتبعة دورا حاسما فى النجاح او الفشل فى مكافحة الفساد فى البلاد، فمثلا قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه للعام 1989 يشير الى دور ادارة الثراء الحرام والمشبوه التى تتبع لوزارة العدل فى التحرى

[1] 71 – جاسم سلطان ، المصدر السابق . ص 175 .

والتحقيق فى مزاعم الفساد، وبنص القانون هذه الادارة فى حال ثبوت واقعة فساد معينة فهى بدلا من تقديم الواقعة للمحكمة تتجه الى ان يتحلل من ثبت فساده، ويتجلى دور الاطار المؤسسى والتنظيمى فى كفالة العدل والنزاهة والانصاف فى تبعية مهمة اجراء التحريات والتحقيقات الى الفرع التنفيذى (وزارة العدل) وكان الاوفق ان تسند مهمة التحريات والتحقيقات الى السلطة القضائية ، ليس ذلك فحسب بل اثبتت التجربة الممتدة الحاجة الى التوسع الافقى لادارة الثراء الحرام والمشبوه بان يكون لديها افرع فى اقاليم البلاد.ايضا فى الاستعراض والتحليل تتضح حالة الانعزال والتجزؤ بين آصرة المفهوم المتبع لمكافحة للفساد وبين حزمة الآليات والتدابير السائدة لمكافحة الفساد. ففى قانونى 1989 و2015 هناك تركيز اوضح على الفساد المالى وهذا هو مناط تقرير المراجع العام السنوى ومناط قانون الاجراءات المالية والمحاسبية ولائحته 2007 ومناط قانون الشراء والتعاقد 2010 ولائحته 2011 والمنشورات المصاحبة لتلك القوانين تفرد مساحة واسعة للفساد المالى على خطورته البالغة بكافة مناحى الحياة من دون انماط الفساد الاخرى، فمن ناحية موضوعية يتضح الانعزال التجزؤ فى ضعف الترابط بين الاطر القانونية تلك والاطر المؤسسية والتنظيمية فى ميدان مكافحة الفساد فى البلاد، والنتيجة المرعبة لذلك هى الانتشار المتزايد لحالات الفساد بانماطه المتعددة بالرغم من وجود تلك الاطر، ايضا يستنتج من ذلك ضعف الدور الوقائى لتلك الآليات والتدابير وضعف الدور العلاجى وضعف الدور التعلمى المعنى بصناعة النموذج الانجع لاستئصال شآفة الفساد. اذن يمكن ايراد الاولويات فى الاستراتيجية المتصورة وفق ترتيب محدد وذلك لا يعنى البتة التقيد بذات الترتيب فى مجال التطبيق العملى لتلك الاستراتيجية والترتيب هو:

اولا: تعزيز التدابير والاستراتيجيات الوقائية التى تساعد فى السيطرة على الفساد قبل وقوعه او حتى فى مراحله الاولية، عبر برامج وخطط مسنودة بمسوحات ودراسات ميدانية مكتملة .

ثانيا: تعزيز الآليات والتدابير العلاجية التى تساعد فى ردع الفساد المستشرى فى البلاد، عبر اعادة هيكلة كاملة لحزمة القوانين والمؤسسات ذات الصلة مع التوسيع الافقى لهياكل تلك المؤسسات فى كل اقاليم البلاد.

ثالثا: تحسين الدور التوعوى والتعلمى بابراز الآثار السالبة المترتبة على الفساد بكافة انماطه على الحياة الاقتصادية والسياسية والامنية والاجتماعية، عبر استنهاض منظومة قيمية وثقافية واخلاقية تجسد الرادع المعنوى للحد من انتشار الفساد فى المجتمع.

رابعا: تحسين الاستفادة من السياق الاقليمى والدولى السائد والمساند للسيطرة على الفساد عبر تقليل ومنع الاستفادة من متحصلات الفساد والاستفادة من عملية استرداد الموجودات والاصول المنهوبة والمودعة خارج الحدود .

***دور الارادة السياسية فى مكافحة الفساد :**

الارادة السياسية :

تشير حزمة التجارب والخبرات المتنوعة فى مضمار استراتيجيات مكافحة الفساد الى عنصر حاسم للنجاح فى ذلك المسعى ألا وهو " الارادة السياسية "، التى بدونها يصبح من المستحيل مكافحة الفساد بفعالية، وفى ذات الوقت كل القادة السياسيين يزعمون ان لهم ارادة لمكافحة الفساد، ولكن من الممكن التثبت من مدى توفر الارادة السياسية الاصلية عبر تقصى المعايير التالية :

اولا: ما هو مقدار الدعم المالى الحكومى المخصص لميزانية مكافحة الفساد؟ فى هونكونج يبلغ حجم الميزانية المخصصة للمفوضية المستقلة لمكافحة الفساد حوالى 3% الى 4% من الاجمالى، وفى بعض الدول يبلغ حجم الميزانية المخصصة لمكافحة الفساد فى حدود 1% او اقل من الاجمالى، وفى الغالب يكون السبب فى الفشل فى مكافحة الفساد هو ضعف الميزانية المخصصة لذلك الغرض ، وهذا المعيار يبرهن على الارادة السياسية لحكومة البلد المعين ، أي توفر الميزانية الكافية.

ثانيا: الى أي مدى يتوفر الدعم والاسناد القانونى والتشريعى للمؤسسة المعنية بجهود مكافحة الفساد فى عملية التحقيق والتحرى؟ وللطبيعة السرية لعمليات الفساد، يعتبر الفساد احدى اكثر الجرائم صعوبة فى استكمال التحقيقات حوله، لتطبيق العقاب على المفسد تحتاج مؤسسة مكافحة الفساد الى سلطة قوية ولسهولة الوصول الى المذنب، والفرع التنفيذى والتشريعى للحكومة يمكنهما البرهنة على قوة ارادتهما السياسية عبر اجازة تشريعات لا تتسامح مع الفساد.

ثالثا: الى مدى تمارس المؤسسة المعنية بمكافحة الفساد صلاحياتها وسلطاتها فى القيام بمهمتها بدون تدخلات سياسية؟

رابعا: هل تبنت الحكومة سياسة عدم التسامح مع الفساد " Zero Tolerance Policy"؟ فى حال اذدواج المعايير فى المجتمع، عندما يتسامح المجتمع مع الفساد الصغير او يتسامح مع الفساد فى القطاع الخاص يصبح من المستحيل ان يكون ذلك المجتمع نظيفا. ([1]) .

الفصل الرابع: الخاتمة

تمهيد:

فيما سبق تم استعراض الاطار النظرى والمفاهيمى للفساد فى الجزء الاول من البحث، وفى الجزء الثانى تم استعراض تحليل الحالة الراهنة لآليات وتدابير واستراتيجيات مكافحة الفساد فى البلاد ، وفى الجزء الثالث والاخير تم استعراض استراتيجية متكاملة الابعاد لمكافحة الفساد ، تضمنت الاستراتيجية اقتراح رؤية ورسالة واهداف عامة ومؤشرات لقياس الاثر الناتج والاثر واولويات محددة ، بجانب الاشارة الى دور الارادة السياسية فى تطبيق الاستراتيجية على الارض . وانطلاقا من الاطار النظرى توصل البحث **الى نتائج** محددة تملثت فى :

1- ان الآليات والتدابير والاستراتيجيات المتبعة لمكافحة الفساد فى البلاد قد تميزت بالانعزال والتجزؤ ، ويتجلى ذلك فى الافتراق بين تدابير الوقاية وتدابير العلاج وتدابير التعلم وتدابير التعاون الاقليمى والدولى عن بعضها البعض، الشئ الذى ادى الى ضعف المردود والحصيلة المتوقعة منها .

2- وان المحاولات والتجارب السابقة (آليات ، قوانين ، قرارات) قد فشلت فى لجم الفساد نتيجة لعدم توفر الارادة السياسية الكافية .

3- وان الجهود الحكومية الرسمية لوحدها دون اشتمال جهود القطاع الخاص على علاته ومنظمات المجتمع المدنى واستثمار جهود المحيط الاقليمى والدولى قد فشلت فى القضاء على الفساد .

هذا وقد اتبع البحث منهجية بحثية محددة قوامها ، منهج الوصف التحليلى والمنهج التاريخى ، ودراسة الحالة ، وقد جرى استخدام تلك المناهج بطريقة متكاملة ومتداخلة . وقد حاولت الورقة الاجابة على تساؤلات جوهرية ، تضمنت وصف اسباب ضعف وتدنى مردود وحصيلة أداء الآليات والتدابير والاستراتيجيات لمكافحة الفساد فى السودان ، بجانب تقصى الآثار المترتبة للفساد على التنمية والامن . وانطلاقا من الاطار النظرى وتحليل الحالة الراهنة وتوصيف ابعاد الاستراتيجية المقترحة

[1] - تونى كوك مان وي ، " الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد : دور الوزارات الحكومية " ، مادة تدريبية رقم (79) ، جامعة هونكونج ، 2010

قد توصل البحث الى **التوصيات** التالية :

1- ضـرورة تكامل التدابير والاسـتراتيجيات الاربع الواردة فى الاسـتراتيجية المقترحة مع بعضـها البعض ، لضـــمان كفاءة وفعالية الاداء فى مكافحة الفســـاد فى البلاد ، وهى التدابير الوقائية والتدابير العلاجية ، وتدابير التعلم الثقافى والقيمى والاخلاقى بجانب تدابير التعاون الاقليمى والدولى .

2- ضـرورة ضـمان توفر الارادة السـياسـية الاصـلية الرامية لمكافحة الفسـاد بكافة انماطه ، والتى يمكن الاستدلال والبرهنة على توفرها وفق معايير محددة .

3- التوسـيع الافقى لمؤسـسـات وجهود مكافحة الفسـاد فى كل اقاليم البلاد ، مع ضـرورة توفير المعينات الاجرائية والموضوعية لاداء مهامها .

4- إشتمال وتضمين جهود القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى ووسائل الاعلام فى مكافحة الفساد .

قائمة المصادر والمراجع :

اولا : الكتب العربية :

1- أحمد أبودية ، " الفساد : أسبابه وطرق مكافحته " ، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة ، أمان ، 2004 .

2- احمد صقر عاشور ، " قياس ودراسة الفساد فى الدول العربية : مؤشر الفساد فى الاقطار العربية إشكاليات القياس المنهجية " ، بيروت ، 2010 .

3- محمد خالد المهاينى ، " آليات حماية المال العام والحد من الفســاد الادارى " ، منشــورات المنظمة العربية للتنمية الادراية ، الرباط ، المغرب ، 2008 .

4- فارس رشيد البياتى ، " الفساد المالى والادراى فى المؤسسات الانتاجية والخدمية : معالجة نظرية وتطبيقية للانظمة التكاملية " ، ط1 ، دار أيلة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 .

5- عبدالحكيم مصـطفى الشـرقاوى ، " التهرب الضـريبى والاقتصـاد الاسـود " ، دار الجامعة الجديدة ، الاسـكندرية ، 2006 .

6- عاطف وليم اندراوس ، " الاقتصاد الظلى " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2005 .

7- حمدى عبدالعظيم ، " عولمة الفساد وفساد العولمة " ، ط1 ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 .

8- نهى سيد عويس ، " جريمة الرشوة : دراسة مقارنة " ، 2012 .

9- زاهر عبدالرحمن عاطف ، " الرقابة على الاعمال الادارية " ، ط1 ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 .

10 – محمد الامين البشرى ، " الفساد والجريمة المنظمة " ، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2007.

ثانيا : الكتب المترجمة :

1- أنا ناغرود كيوفيتشى ، " مبادئ مكافحة الرشوة للقطاع الخاص : نحو ثقافة النزاهة فى الشرق الاوسط وشمال أفريقيا " ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، 2008 .

2- بوريس ميلونكوف ، " مكافحة الفساد : التوجه الى القطاع الخاص " ، دراسة مترجمة من قبل مركز المشروعات الدولية الخاصة ، واشنطن العاصمة ، 2008 .

3- كيمبرلى آن اليون ، " الفساد والاقتصاد العالمى " ، ترجمة محمد جمال ، ط1 ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، 2000 .

4- روبرت ي روتبرج ، " الطبيعة الجديدة لفشل الدولة القومية " ، الثقافة العالمية ، العدد 117 ، مارس 2003 .

ثالثا : المجلات :

1- فيصل محمود الشواورة ، " قواعد الحوكمة وتقييم دورها فى مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه فى الشركات المساهمة العامة الاردنية " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 25 ، العدد الثانى ، 2009 .

2- عبد الفضيل محمود ، " مفهوم الفساد ومعاييره " ، مجلة المستقبل العربى ، مجلد 7 ، العدد 309 ، 2004 .

3- بشير مصطفى ، " افساد الاقتصادى وآثاره المدمرة " ، مجلة العربى ، العدد265 ، لبنان ، 2005 .

4- خليفة يوسف الخليفة ، " الفساد المالى والادارى : الاسباب والنتائج وطرق العلاج " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 30 ، العدد 2 ، منشورات المجلس العلمى لجامعة الكويت ، 2002 .

5- منى فريد ، " الفساد رؤية نظرية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 143 ، مطابع الاهرام ، مصر ، 2006 .

رابع : الملتقيات وورش العمل والرسائل :

1- عمرو عبدالله ، " مؤشرات الادارة الرشيدة : مكافحة الفساد والتمثيل والمساءلة " ، الملتقى العربى الثانى : الادارة الرشيدة خيار للاصلاح المالى والادارى المنعقد فى القاهرة ، 2009 .

2- عادل عبدالعزيز السن ، " متطلبات مواجهة المخالفات المالية والادارية " ، ورشة عمل مكافحة اعمال الرشوة ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2006

3- بركات سارة وزايدى حسيسة ، " حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالى والادارى " ، جامعة محمد خيضر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2012 .

4- عمر عبدالله جمعة ، ورقة بحثية فى ورشة عمل : بعنوان ملامح الفشل وفرص التحول فى الدولة السودانية ، الابيض ، شمال كردفان ، نوفمبر 2014.

خامسا : الصحف :

1- عماد الشيخ داود ، " الفساد الادارى " ، صحيفة المؤتمر الاردنية ، 2008 .

2- ناصر عبدالستار السودانى ، مفهوم الفساد الادراى ومظاهره " ، صحيفة الصباح العراقية ، 2008 .

3- جمال ادريس ، صحيفة المجهر السياسى ، الخرطوم ، 2012/7/5 .

4- رؤى ابراهيم ، صحيفة السودانى ، الخرطوم ، 2012 /2/8 .

5- عمر عبدالله جمعة ، "رؤية تحليلية للعلاقة بين نخب الاطراف والمركز فى السودان " ، صحيفة الخرطوم ، العدد 8739 ، 5/ سبتمبر 2014 .

سادسا : المصادر الاجنبية : التقارير :

1- Transparency International, Global Corruption Barometer, 2011.

2- World Bank, World Wide Governance Indicators, 2010.

3- Standards Forum, Sudan Country Brief, Financial Standards Foundation, 2010. http://estandardsforum.org/system/briefs/318/original.

4- Global Witness, fuelling mistrust: the need for transparency in Sudan oil industry, 2009.

5- World Bank and IFC, Doing business, Sudan economy, 2012.

6- International Budget project, Open Budget Index 2010.

7- US Department of State, country report on human rights practices, 2009. http://www.state.gov/g/drl/rls/2008.

8- William B.Eger, Explaining Corruption, Elgar reference Collection, UK, 2006.

9- Transparency International Organization, Global Corruption Report, 2006. www.transparency.org

10- Potter Rosen droff, Democracy and the Supply of Transparency, University of California, 2004.

11- United Nations Development Programme, Corruption & Development, New York, 2008. www.undp.org/governance.